المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	03-10-2007	العـــدد :	14345
الصفحـات :	38	المسلسل :	238

ابن غنيم: وجود أكثر من محكمة عدلية سيخلق أحكاماً قضائية عادلة

النظام القضائي الجديد يتيح لرجال الأعمال حل المنازعات التجارية عن طريق قضاة متخصصين

■ أحدث المرسوم الملكي بالموافقة على نظام القضاء ونظام ديوان المظالم والموافقة على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، أصداء واسعة بين الاقتصاديين الذين كانوا ينتظرون تعديلات جديدة تطال النظام القضائي السعودي لتأخذ بعداً اقتصادياً شمولياً متخصصاً وتتناوله منازعات تجارية ذات بعد دولي.

ووفق المرسوم الملكي الذي وافق عليه خادم الحرمين الشريفين في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء الأمس الأول في قصر الصفا بمكة المكرمة على نظام القضاء ونظام ديوان المظالم ووجه حفظه الله إلى ضرورة تهيئة الكوادر وتوفير الوظائف والتجهيزات ومباني المحاكم والمتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات من إصدار هذين النظامين فقد أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله أمره الكريم بالموافقة على محضر لجنة الأنظمة الأساسية بالديوان الملكي رقم ٤/٢٨ وتاريخ ١٤٢٨/٦/٢٠هـ التي رأت فيه أن تتم هذه النقلة التطويرية الشاملة في إطار مشروع متكامل يطلق عليه اسم (مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء) وقد خصص حفظه الله ميزانية خاصة لهذا المشروع تبلغ سبعة آلاف مليون ريال.

وقال المحامي سعد بن غنيم إن مشروع تطوير النظام القضائي السعودي يعد نقله نوعية تتواكب مع التحديث المستمر لأنظمة المملكة، مؤكداً إن أخذ المملكة بنظام القضاء المزدوج بمعنى إن يكون هناك قضاء ذو مسارين متوازن وهي القضاء العام والقضاء الإداري. وأكد إن ذلك يعني تكريس لمبدأ العدالة ويمكن المواطن والمقيم من أن يقتص حقوقه من الناس أو الحكومة بكل عدالة ونزاهة، مشيراً إلى إن هذا المبدأ مشرف وسيفتح أفاق جديدة في مسيرة القضاء السعودي ومنها تمكين المحكوم عليه بقدرته على الترافع وإبداء الرأي والدفع عن نفسه بدلاً من النظام الحالي الذي يتم من خلاله رفع مذكرة تحمل رأيا لقاضي وقناعته الشخصية للتمييز من دون منح الخصم حق الدفاع عن نفسه ولا يوجد ما يعطي الخصم الاطمئنان على إن القضاة في محكمة التمييز أطلعوا بحثوا القضية، مرجحاً إنه يتم الموافقة على الحكم من دون بحث القضية وهنا تضيع حقوق الخصم الذي يقبل الحكم من قناعة ولا شك إن إعطاء المتقاضين فرصة أخرى عن طريق محكمة ذات درجة أعلى سوف يخرج بحكم عادل.

وطالب المسؤولين بأن يكونوا على مستوى طموحات خادم الحرمين الشريفين الذي وافق على هذا النظام، مؤكداً إن التطوير يتطلب تطوير قدرات القضاء وزيادة أعدادهم.

وأعتبر إن عدد القضاة في الوقت الحالي متواضع مقارنة بعدد السكان القضايا، مشيراً إلى إن مبلغ ٧ مليار ريال مضاف إلية ميزانية القضاء الخاصة بالسلطة القضائية سيمسح بإنشاء مقر محاكم جديدة في مناطق ومحافظات المملكة وزيادة عدد القضاة.

من جهته قال رئيس اللجنة الفرعية للمكاتب العقارية بغرفة تجارة الرياض حمد الشويعر إن نظام المحاكم الجديد سوف يتجاوز السلبيات السابقة وذلك بتحديث الأنظمة حتى تتواكب مع التطورات الاقتصادية التي تعيشها المملكة، مشيراً إلى رصد ميزانية

المصـــدر : الرياض
التـــاريخ : 03-10-2007
الصفحـات : 38
العـــدد : 14345
المسلسل : 238

حمد الشويعر

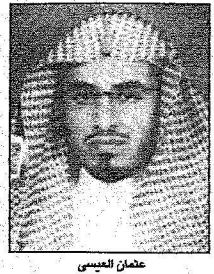
عثمان العيسى

متابعة - عبدالعزيز القراري، محمد السعيد:

ضخمة تصل إلى ٧ مليارات ريال من شأنها تطوير هذا المرفق المهم الذي يلبي تطلعات رجال الأعمال والمجتمع ككل.

وأشار إلى إننا ننتظر إعلان تفاصيل هذا النظام وهل سيتضمن ضمن إجراءات جديدة على النظام واستبعاد أنظمة قديمة، مشيراً إلى إن النظام الجديد ربما يتيح فرصة للمرأة لتقاضي وأكد إن البيئة الاستثمارية تتطلب ضرورة تطوير نظام القضاء وقدرته على استخدام الأنظمة وربط القضايا عالميا ومحليا، مشيراً إلى إن دخول كثير من الشركات العالمية للسوق السعودي والمستجدات في القضايا الاقتصادية ذات الطابع الدولي يتطلب من القضاء في المملكة تلبية طموحات رجال الأعمال بحل قضاياهم بالسرعة تتواكب العصر الذي يتميز بالسرعة.

وأشار إلى إضافة البعد الدولي على القضايا الاقتصادية والتعامل معها وفق الشريعة الإسلامية سيكون نقلة نوعية للقضاء الإسلامي للعالم كونه قادر على الحكم على مختلف القضايا بعدل ونزاهة، مؤكداً إن ذلك يتطلب فهم القاضي طبيعة القضية وتخصص اقتصادي وهذا الأمر يأتي من خلال الدورات التدريبية التي يتلقها القاضي محلياً ودولياً.

ولفت إلى ضرورة تطوير الأنظمة القضائية وتوحيدها في جميع المحاكم السعودية ومن خلال وجود قانون مكتوب لا يخضع للتقديرات الشخصية، مطالباً في الوقت نفسه إلى تحديث القوانين التي أصبحت من العوائق التي يواجهها القضاء والمجتمع خوصاً القوانين الوضعية لتتواكب مع التطورات والمتغيرات التجارية العالمية، وتكفل سرعة الفصل في القضايا التجارية. وبيّن أن متطلبات منظمة التجارة العالمية توصي بضرورة وجود محاكم متخصصة في القضاء التجاري، نظراً لما لهذا القطاع من ارتباط على المستوى العالمي بعقود واتفاقيات مع دول خارجية، فيما يوجد هناك عقود بين الشركات على المستوى المحلي، تتطلب وجود محاكم تجارية تشرف عليها.

وقال الشويعر إن القضايا التجارية تشهد تأخير لفترات طويلة قد تصل إلى سنوات قبل إن يتم النظر في فيها أو حلها، مشيراً إلى إن التأخير يأتي على حساب المدعي والمدعى عليه بينما لم تم إسناد القضية للجنة اقتصادية متخصصة أو قاضي متخصص لأخذت وقت أقل وحلت ونلمس تعطل كثير من القضايا الاقتصادية منها المساهمات سواء العقارية أو غيرها وأخذت وقت طويل لم تحل ومنها يأتي دور التخصص في طرح حلول أو فهم القضية بالشكل الصحيح كما أنه ليس لدى المحاكم الحالية الاستعدادات اللازمة والكافي للفصل في هذه القضايا، على الرغم من أن المنازعات المالية المتخصصة. من جهة أخرى قال عثمان سليمان العيسى إن نظامي القضاء وديوان المظالم الجديدين يأتي ليرسيان معايير عدلية فائقة تقلص الفارق بين المملكة بنظيراتها من الدول ذات الأنظمة المتقدمة والتي سبقتنا بعشرات السنين مع فارق اعتمادنا الرئيس طبعاً على الشريعة كمصدر أوحد للتشريع.

وأكد إن اعتماد ذلك كله تحت مظلة «برنامج الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء» إلا تأييداً على هذا التوجه ودعماً له بدأ هذا التوجه بالأنظمة المتلاحقة في مدة وجيزة وختم بمشروع وطني تحت رعاية أعلى مسؤول في البلاد.

وأضاف إن المتابع للعملية القضائية يلحظ نقاطاً في النظامين تتقاطعان مع الحاجة الماسة للعاملين أو المتعاملين مع مرفق القضاء ويبرز ذلك كأشد ما يكون في التأكيد على إنشاء لجان قضائية للتنفيذ تحت إشراف قاض متخصص وطاقم إداري وتنفيذي متمرس لتزول بذلك أي إمكانية للحيف أو الظلم، بإضافة إلى التقسيم الدقيق للمحاكم والذي نبع من تلمس فعلي للاحتياجات كما نرى في تنوع القضاء إلى محاكم تجارية وأحوال شخصية وعامة وجزائية وعمالية وستنطلق بمرفق القضاء إلى آفاق التخصص الدقيق والذي كنا نفتقده ونصر على البدء به كأول خطوة يبدأ بها على هذا الصعيد.

وأكد إن برنامج الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء بحاجة إلى خطوتين أساسيتين وهي وضع خطة زمنية محددة لك لخطوة يتم الإعلان عنها لتكون دافعاً لمحاسبة المقصر في هذا الجانب ودعم وزارة العدل بالموارد والدورات التي تضمن تعجيلاً بإطلاق شارة البدء بأهم مشاريع خادم الحرمين الشريفين على الإطلاق.